ايضاحات حول تقرير:

منظمة هيومان رايتس ووتش (إقليم كردستان العراق: إخفاء 350 سجين)

مكتب منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كوردستان

اربيل- اقليم كوردستان

2019/1/15

اصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش بتاريخ 2017/12/21 تقريرا بعنوان (إقليم كردستان العراق: "إخفاء" 350 سجين) تتحدث فيه عن مجموعة من متعقلي داعش الذين تم اعتقالهم في السجون الرسمية و الغير رسمية لمؤسسات حكومة اقليم كوردستان في مدينة كركوك، ولكن بعد احداث 2017/10/16 و سيطرة وحدات الجيش العراقي على المدينة ما زال مصيرهم مجهولا، كما ان عوائلهم لا تملك اية معلومات عنهم و تطالب بتحديد مصيرهم.

نحن في مكتب منسق التوصيات الدولية في حكومة اقليم كوردستان و بعد متابعة ما جاء في تقرير المنظمة المذكورة مع الجهات ذات الصلة توصلنا الى مايلي:

اولا: بعد عمليات تحرير الحويجة قام الكثير من اهالي تلك المناطق بتسليم أنفسهم للبيشمركة و الجهات الامنية التابعة لحكومة الاقليم وأعترافوا بأنهم منتمين الى تنظيم داعش، وقد تفرقوا عن عوائلهم.

ثانيا: لغاية يوم 2017/10/16 لم يتم توقيف اي شخص في اسايش كركوك، قبل هذه المدة كان يوجد مركز احتجاز مؤقت في منطقة دبس لاستلام الاشخاص القادمين من الحويجة و الذين سلموا انفسهم لقوات البيشمركة.

ثالثا: بعد احتجازهم و اجراء التحقيقات اللازمه تم نقلهم الى مديرية اسايش اربيل و السليمانية وذلك لعدم وجود مراكز احتجاز تابعة للاسايش في المدينة و لان الجهات الامنية كانت مهمتهم نقل هؤلاء المعتقلين و مساعدة الجهات العسكرية ذات الصلة، لان العملية تمت بامر من المسؤولين العسكريين في محور كركوك.

رابعا: نظرا لطبيعة عملية احتجازهم و نقل عوائلهم الى مخيمات جدعة و جعيدة و التي تقع ضمن سيطرة القوات الفدرالية، لم تستطع الجهات الامنية في الاقليم ابلاغ اسرهم بعملية اعتقال هؤلاء الاشخاص.

خامسا: النساء و الاطفال الذين يتم اعتقالهم بتهمة الصلة بالمجموعات الارهابية يتم ايداعهم في اصلاحيات تابعة لوزارة العمل و الشؤون الاجتماعية و لا يتم ابقائهم في مراكز احتجاز تابعة للاسايش، فقط هناك تعاون بين الاسايش و مديريات الاصلاحيات لتسليم ملفاتهم. و يبلغ عدد المعتقلين الاحداث بتهمة الانتماء الى داعش (141) شخصا منهم (58) محكومين.

الموقوفين		المحكومين		المجموع
ذكر	انثى	ذكر	انثى	
97		44	1	141

في الفترة ما بين 2017/7/1 لغاية 2018/2/14 تم في محكمة احداث اربيل محاكمة (194) من الذين تقل اعمارهم عن الثمانية عشرة و على ضوء التحقيقات امرت المحكمة باطلاق سراح (2) منهم.
بلغ عدد النساء اللاتي تم اعتقالهن بتهمة الانتماء الى داعش و اودعن في اصلاحية اربيل كما يلي:

السنة	العدد
2014	23
2015	15
2016	38
2017	155
2018	29
المجموع	260

(25) من هؤلاء كان معهم اطفال، كما تم اطلاق سراح (41) منهن في عام 2018.

سادسا: : لم يتم اعتقالهم بناءً على اتهامات موجهة اليهم، لان هؤلاء الاشخاص و بعد نزوحهم من الحويجة اعترفوا لقوات البيشمركة بانتمائهم الى داعش.

سابعا: تمت عملية اعتقالهم في منطقتين و هما:

1- المحور الرابع لقوات البيشمركة في منطقة (تل الورد) و كان يشرف عليه وستا رسول، حسب معلوماتنا فقد تم تسليم معظمهم الى الجهات المعنية في الحكومة الفدرالية و تم ارسالهم الى بغداد.

2- في منطقة (دبس) الذي كان تحت قيادة الدكتور كمال كركوكي، في هذه المنطقة ايضا تم تسليم ثلاث وجبات من معتقلي داعش الى الجهات المعنية في الحكومة الفدرالية و تم ارساله الى بغداد، في تلك الفترة قام الفريق موفق عبدالهادي وكيل وزارة الداخلية بزيارة اربيل حول كيفية تسليم عدد اخر من معتقلي داعش الى الحكومة الفدرالية، ابدت حكومة الاقليم استعدادها للتعاون في هذا المجال و تسليم هؤلاء الارهابيين، لكن الجهات المختصة في الحكومة الفدرالية كانت لديها مشكلة في كيفية نقلهم انذاك.

ثامنا: جميع المعتقلين كانوا من العرب السنة من اعضاء داعش او الذين ساعدوا الدواعش هؤلاء كانوا محتجزين لدى الجهات الامنية و لم تقم قوات البيشمركة باحتجاز اي موقوف او محكوم.

تاسعا: بعد عمليات تحرير الحويجة تم تسليم المئات من المعتقلين من المنتمين الى داعش الى بغداد عن طريق وزارة الداخلية في الحكومة الفدرالية.

عاشرا: ضمن عملية التنسيق بين الجهات الامنية المعنية في حكومة الاقليم و الحكومة الاتحادية تم لحد الآن تسليم اكثر من (1400) معتقل الى بغداد من اهالي مناطق الانبار، صلاح الدين، ديالى و الحويجة ممن كانوا قد صدرت احكام بحقهم او قيد التحقيق او لم يتم اصدار الحكم بحقهم من قبل محاكم الاقليم، من جانب اخر متصل بعملية التنسيق تم تشكيل لجنة من رؤساء محاكم استئناف اربيل و دهوك و السليمانية للتنسيق مع الجهات المعنية في بغداد.

حادي عشر: معتقلي داعش الموجودون في سجون الاقليم تنحصر في حالتين فقط اما (محكوم) او (موقوف) وهم الذين قاموا بعمليات ارهابية او تم اعتقالهم قبل القيام بالعمليات الارهابية من الذين يسكنون في الاقليم.

حادي عشر: الجهات الامنية على استعداد للتعاون مع الجهات المعنية في الحكومة الفدرالية و المنظمات و الجهات الدولية حول مصير اي معتقل و تقديم قائمة باسمائهم لتقوم بمتابعة الموضوع و التاكد ان كانوا محكومين او موقوفين في الاقليم او من الذين تم تسليمهم الى الحكومة الفدرالية.

تقديم التسهيلات في مسالة تسليم المعتقلين:

قدمت حكومة اقليم كوردستان تسهيلات كثيرة فيما يتعلق بتسليم هؤلاء المعتقلين حسب برنامج متفق عليه من قبل الجهات المعنية بين الطرفين، على ضوء هذا التنسيق و التعاون تم تسليم الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية عدد كبير من معتقلي داعش و مازالت العملية مستمرة الى حد الان .

المعتقلين الذين تم تسليمهم الى الحكومة الاتحادية بحسب قرار محكمة تحقيق آسايش اربيل بلغ عددهم (277) معتقلاً بحسب المادة (الثالثه -7 قانون الارهاب) و تم أحالتهم الى محكمة تحقيق نينوى شعبة الارهاب على شكل وجبات كل وجبة مؤلفة من (50-55) معتقلا، وأيضاً بحسب قرار محكمة تحقيق أسايش أربيل تم احالة (576) متهم محكمة تحقيق الرصافة- بغداد، هؤلاء تم اعتقالهم حسب المادة (الرابعة-1من قانون رقم 13 لسنة 2005، عن طريق وزارة الداخليه العراقية ب(5) وجبات كل وجبة تضم مايقارب (100-120) معتقل وعبر مطار أربيل الدولي.

بحسب أحصائيات مجلس القضاء في إقليم كوردستان فان عدد الاشخاص الذين قامت قوات الاسايش والبيشمركة بالقاء القبض عليهم بتهمة أنتمائهم للتنظيم بين عامي 2014و 2017 يبلغ (2652) شخصا تم اعتقالهم بتهمة أنتمائهم بتنظيم داعش الارهابي، ومن بينهم (1100) معتقل أثبت أنهم تابعين للتنظيم و كانت عقوبات هؤلاء المعتقلين هو السجن لمدة تتراوح ما بين(3 سنوات –الى السجن المؤبد) وحسب الجريمة المرتكبة، و (870) منهم أثبتت برائتهم وتم أطلاق سراحهم بعد التأكد من انهم غير تابعين للتنظيم ، و(682) لايزالون قيد التحقيق، ومن جانب أخر أصدر قرار بنقل (328) من هؤلاء المعتقلين الى محكمة تحقيق الرصافة - بغـــداد.

اما خلال الاشهر الستة الاخيرة من سنة 2017 تم القاء القبض على ما يقارب (709) أعضاء ومشتبه بهم بالتعاون مع تنظيم داعش بعض منهم قاموا بتســليم أنفسهم والبعض الاخر تم القاء القبض عليهم، من بينهم (279) تم

ألافراج عنهم بحسب قرار قاضي التحقيق أو قرار المحكمة، أو قرار محكمة الجنايات، و (27) من هؤلاء المعتقلين صدر الحكم عليهم بعقوبات مختلفة، والان يوجد ما يقارب (156) معتقل في محكمة الجنايات وينتظرون المحكمة لحين أصدار القرار بحقهم، و (247) معتقل الان قيد التحقيق في محكمة التحقيق ينتظرون قرار المحكمة لتحديد مصيرهم.

الاجرائات الاحترازية لقوات البيشمركة لمنع تسلل الارهابيين:

بعد هجمات داعش و سيطرتها على مناطق واسعة من العراق وخصوصا فى محافظة نينوى، مما ادى الى نزوح عشرات الالآف من مواطني المناطق و نزوح معظمهم الى اقليم كوردستان، واجهت حكومة الأقليم ظروفاً صعبة على كافة الأصعدة من حيث استقبال هذا الكم الهائل من النازحين الذين هُجِروا قسراً من ديارهم، بالإضافة الى تعقيد الاوضاع الإقتصادية للإقليم واجهت الاجهزة الامنية صعوبات كثيرة و اضطرت الى اتباع اجراءات امنية مُحكمة بهدف توفير الامن و الاستقرار فى الاقليم و حماية المدنيين في الاقليم على اتم وجه بدون تمييز.

فيما يخص الاجراءات الامنية المتبعة من قبل حكومة اقليم كوردستان من المعلوم ان حكومة اقليم ابدت استعدادها لاستقبال هؤلاء النازحين و ايوائهم في مخيمات و مناطق مخصصة لهذا الغرض ولكن معظم النازحين أتوا الى سواتر البيشمركة من خلال استخدام الطرق البرية، مما ادى الى زيادة الضغوطات على قوات البيشمركة من ناحية نقل هؤلاء النازحين الى مخيمات النزوح والأماكن المخصصة لإستقبالهم، ليس من المستبعد ان تتسلل عناصر ارهابية و اعضاء داعش مع مجاميع النازحين.

عليه كان من الضروري اتباع إجراءات امنية مشددة بهدف حماية الخطوط الامامية للبيشمركة و تبدا هذه الاجراءات من السواتر حيث تقوم قوات البيشمركة بتفتيش الرجال فقط و هو تفتيش روتيني بهدف منع الانتحاريين من التسلل، بعدها يتم نقلهم الى مراكز الاستقبال و هناك ايضا يتم تفتيش الرجال فقط و لا يتم تفتيش النساء لدواعي اجتماعية على الرغم ان المنظمات الدولية ابدت استيائها لعدم تفتيش النساء.

عملية التحقيق مع الاشخاص المشبه بهم تدخل ضمن تلك الاجراءات الامنية، لان في كثير من المرات يمكن ان يكون ضمن النازحين اشخاص مطلوبين، البعض منهم فر خوفا من انتقام اهالي مناطقهم، لذلك فان الجهات المعنية تتحقق في اسمائهم و جمع المعلومات عنهم، بعد التحقيق مع الاشخاص المطلوبين او المشتبه بهم يتم نقلهم من مراكز الاستقبال الى الجهات الامنية و المحاكم، على سبيل المثال قامت الجهات الامنية في مخيم (ديبەگە) بالقاء القبض على اكثر من (2000) نازح مطلوب عن طريق مراكز الاستقبال و تم القاء القبض عليه بالادلة الكافية التي تثبت انتمائهم الى داعش حتى البعض منهم كانوا في صفوف داعش لمدة سنتين بل كان من قناصي داعش و شاركوا في المعارك و الدورات التدريبية و الفكرية التي كان داعش ينظمها.

تعتبر مراكز الاستقبال المكان الذي تقوم فيه الجهات المعنية في حكومة اقليم كوردستان بفرز اسماء النازحين و التدقيق فيها و السؤال عن مكان اقامته و هي ليست اجراءات سرية بل تكون علنية و بحضور النازحين و المنظمات

الدولية، بعدها تقوم الجهات المعنية بارسال المعلومات التي يدلي بها النازح بعد التحقيق الى مصادر المعلومات في المناطق التي نزحوا منها للمقارنة و التاكيد من صحتها، بعد القاء القبض على الاشخاص المطلوبين او المشتبه بهم، يتم ابلاغ ذويهم باعتقالهم و التهمة المنسوبة اليهم، الشخص المتهم او المشتبه به يبقى قيد التحقيق لمدة (24) ساعة، اذا ثبتت برائته يتم اطلاق سراحه، اما اذا تبين بانه كان على صلة بالجماعات الارهابية يتم احالته الى المحاكم. كما انه و بعد تحرير المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش و اثناء المعارك يتم اعتقال اشخاص يشبه بانتمائهم الى داعش، ولكن بعد اجراء التحقيقات يتم الاطلاق سراح الابرياء منهم، اما من اتضح انه على صلة ب (داعش) فيتم التعامل معه حسب الاجراءات القانونية المعمول بها.

يوجد فى مراكز الاستقبال مكاتب و ممثلي المنظمات الخيرية و الدولية مثل: (مؤسسة بارزاني الخيرية، UNHCR، قنديل، بونيسيف، منظمة الهجرة الدولية، الامم المتحدة مكتب حقوق المرأة، يونامي و منظمات اخرى) تقوم هذه المنظمات بتقديم المساعدات الضرورية للنازحين في جميع المجالات فعلى سبيل المثال تقوم مؤسسة بارزاني و بتقديم الاكل و الشرب و الحاجات اليومية، اما UNHCR تقوم بتأمين الخيام و اماكن، هناك منظمات تقوم بتقديم الاستشارات القانونية و تامين المحام عند الحاجة و تبين لهم حقوقهم القانونية ، كما ان هناك مهام اخرى تقوم بها مثل تقديم المساعدات الضرورية في مجالات التربية و الاطفال و الترفيه.

(الأختصاص المكانى) للجريمة:

حسب القوانين المعمولة بها في العراق و الاقليم و خصوصا فيما يتعلق بجريمة الارهاب، فان (الأختصاص المكانى) للجريمة غير معمول به، لان الارهاب لا يفرق بين محافظة و محافظة او منطقة اخرى، كما ان مهمة الجهات المعنية بمكافحة الارهاب عامة و ليست حصرية بمنطقة معينة في التعامل مع جريمة الارهاب.